

مركز المنصور للدراسات والبحوث ينظم ندوة علمية حول

(الملاذات الضريبية لرؤوس الاموال)

برعاية الاستاذ الدكتور صباح محمد كلو - عميد كلية المنصور الجامعة وبإشراف الاستاذ الدكتور عبد الستار شاكر سلمان- المعاون العلمي نظم مركز المنصور للدراسات والبحوث ندوة علمية حول الملاذات الضريبية بتاريخ 2023/11/11 تم فيها استضافة الاستاذ الدكتور سعد العنزي- عميد كلية العلوم الادارية في جامعة المشرق للحديث عن مفهوم الملاذات الضريبية وتأثيراتها على الوضع الاقتصادي والمالي للدول التي تنتقل منها رؤوس الاموال تهربا من دفع الضرائب، واللجوء الى مناطق الملاذات التي لا تفرض الضرائب. وقد ادار الندوة الاستاذ الدكتور أحمد عمر احمد مدير مركز المنصور للدراسات والبحوث.



في بداية الندوة تطرق الاستاذ الدكتور سعد العنزي الى أن مفهوم الملاذات الضريبية، هي تمثل المناطق التي تفرض بعض او لا تفرض اية ضريبة على الإطلاق ، وتتمتع أنظمتها المصرفية بقوانين مشددة للحفاظ على سرية حسابات عملائها الأجانب فتساعدهم على التهرب من دفع الضرائب في بلادهم الأصلية . حيث هناك حوالي (50) منطقة في العالم حالياً ، تحولت إلى حاضنات لنحو عشرة تريليونات دولار من الأصول المالية. أي ما يعادل (4) أضعاف الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا ، تعود لنحو (400) مؤسسة مصرفية ، ونحو ثلثي صناديق الاستثمار، ونحو مليوني شركة في العالم، حسب منظمة الشفافية الدولية في فرنسا .

مفهوم الأوف شور offshore companies

وقد أشار الباحث الى أن مفهوم الملاذات الآمنة قد ارتبط بمصطلح " الأوف شور " ، الذي يقصد به تلك المؤسسة المالية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعواصم المالية والسياسية الكبرى ، ولكنها في الوقت ذاته خارجة عن الرقابة، وأحياناً ربما تكون وهمية ، ما يسهل لها ممارسة أنشطة غير معروفة لصالح شخص بعينها. حيث تعنى شركات الأوف شور - offshore companies الشركات التي تمارس عملها في بلاد مختلفة عن البلد التي تأسست بها الشركة ، وهذا بسبب انخفاض الضرائب في هذه البلاد . ويمكن للأفراد

و/أو الشركات أن تجد نفسها تحت ضغط الإغراء للانتقال إلى المناطق التي تنخفض فيها معدلات الضرائب ، وبما يخلق حالة من التنافس الضريبي بين الحكومات. فالملاذ الضريبي قد يكون بلداً يخول للفرد إخفاء امتلاك شركته المسجلة فيه ، إذ يكون إنشاء الشركة قانونياً ، غير أن السرية تفتح شهية من يعملون في الظلام كالمسؤولين ورجال الأعمال وغاسلي الأموال وتجار المخدرات .



خصائص الملاذات الضريبية

هناك أربعة خصائص تتميز بها مناطق الملاذات الضريبية :

1. ضرائب قليلة أو لا ضرائب نهائياً .
2. عدم اتخاذ إجراءات فاعلة لتبادل المعلومات الضريبية مع السلطات الضريبية الأجنبية .
3. انعدام الشفافية في العمليات التشريعية أو القانونية أو الإدارية.
4. تسهم في قيام الدول المتقدمة بالحد من معدلات الضرائب العالية .

مناطق الملاذات الضريبية:

- تعد بعض الجزر اليونانية أول ما استخدمت كمستودعات بحرية من قبل التجار لتجنب (2%) من الضرائب التي تفرضها أثينا على السلع المستوردة.
- في العصور الوسطى كانت الولايات المتحدة تمثل ملاذا ضريبياً . ففي العام (1721) ، كان بعض تجار المستعمرات الأمريكية يحركون تجارتهم من أمريكا اللاتينية لتجنب الضرائب.
- ويشير معظم الخبراء الاقتصاديين إلى أن أول ملاذ ضريبي حقيقي هو سويسرا ، وتليها مباشرة ليختنشتاين . وخلال الجزء المبكر من القرن العشرين ، كانت البنوك السويسرية منذ فترة طويلة ملاذاً

لرؤوس الأموال الهاربة من الاضطرابات الاجتماعية في روسيا ، وألمانيا ، وأمريكا الجنوبية ومناطق أخرى.

تبعات الملاذات الضريبية:

في تقرير نشرته مجلة "موي نغوثيروس وإيكونوميا" (Muy Negocios & Economía) ، الإسبانية أوضح أن المشكلة في مخاطر تلك الملاذات لا تتعلق بتهرب المستثمر من دفع ضرائب لسلطات بلاده فقط ، لكن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم سؤال مناطق الملاذات عن شرعية مصدر الأموال، ومدة إيداعها في البنوك والأنشطة التي تستخدم فيها. وهو ما يمكن أن تكون باباً خلفياً لتمويل أنشطة إرهابية أو إجرامية على مستوى العالم.

وقد أظهرت الوثائق المسربة تورط عدداً كبيراً من الشخصيات العالمية بينها (12) رئيس دولة و(143) سياسياً ونحو (214) ألف شركة حول العالم بأعمال غير قانونية ، مثل التهرب الضريبي، وتبييض أموال عبر شركات عابرة للحدود. في ضوء الفضائح قررت سويسرا تشديد إجراءات التدقيق على بنوكها بعد تسريب (وثائق بنما عام 2016) التي أحدثت ضجة عالمية بشأن التهرب الضريبي، ووردت فيها أسماء فروع لبنوك سويسرية مثل "يو بي أس" و"كريدي سويس".